سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية
العدد ٨٦

قوانين الأحداث الجانحين
في دول مجلس التعاون

الدكتور يوسف إلياس
أستاذ القانون الاجتماعي

حقوق الطبع محفوظة

يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى

٢٠١٤م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي

ص. ب ٢٦٣٠٣ المنامة – مملكة البحرين – هاتف ٩٧٣١٧٥٣٠٢٠٢ +

فاكس- ٩٧٣١٧٥٣٠٧٥٣ +

البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org

العنوان على شبكة الانترنت:www.gcclsa.org

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

سلسلة علمية متخصصة
تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية

تصدر عن
المكتب التنفيذي
لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام
عقيل أحمد الجاسم

هيئة التحرير والإعداد
محمود حافظ
خليل بوهزاع
محمد الغايب
علي فيصل

العدد (٨٦) رجب ١٤٣٥هـ الموافق مايو ٢٠١٤م

المحتويات

تقديم المدير العام..... ٩

الفصل الأول: مفاهيم أساسية..... ١١

١. المفهوم الاصطلاحي للحدث الجانح..... ١٣

٢. المسؤولية الجنائية للحدث..... ١٦

٣. مراحل المسؤولية الجنائية للحدث..... ٢٠

٤. علاقة قانون الأحداث الجانحين بقانون العقوبات العام وقانون الإجراءات الجنائية..... ٢٣

٥. القواعد المرجعية الدولية بشأن الأحداث الجانحين..... ٢٩

٦. القواعد المرجعية العربية ذات الصلة بالأحداث الجانحين..... ٤٢

٧. التطور التاريخي للقوانين الخاصة بالأحداث الجانحين في دول المجلس..... ٤٦

الفصل الثاني: مسؤولية الحدث الجنائية في قوانين دول المجلس.... ٥٥

١. التعريفات المختلفة للحدث في قوانين دول المجلس..... ٥٨

٢. مراحل المسؤولية الجنائية/الجزائية للحدث..... ٦٧

٣. أحكام خاصة بالمسؤولية الجنائية للحدث..... ٩٠

٤. المسؤولية الجنائية للغير عن أفعال تتعلق بجنوح الأحداث.... ٩٩

الفصل الثالث: التدابير والعقوبات التي تفرض على الأحداث الجانحين ١٠٣

١. الطبيعة القانونية للتدابير..... ١٠٨

٢. التدابير التي تفرض على الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح..... ١١٦
٣. العقوبات التي تفرض على الأحداث الجانحين..... ١٦٠
الفصل الرابع: الأحكام الاجرائية الخاصة بالأحداث الجانحين في قوانين دول المجلس..... ١٦٩
١. الأحكام الاجرائية الخاصة بمراحل ما قبل المحاكمة..... ١٧٣
٢. الأحكام القانونية المنظمة لقضاء الأحداث في دول المجلس..... ٢٠٦
الفصل الخامس: الطعن بأحكام قضاء الأحداث وتنفيذها..... ٢٤٧
١. الطعن في قرارات الحكم على الأحداث..... ٢٥١
٢. تنفيذ الأحكام القضائية بحق الأحداث الجانحين..... ٢٥٩
٣. موظفو ومؤسسات التنفيذ..... ٢٨٢
خاتمة: نحو مراجعة شاملة لقوانين الأحداث الجانحين في دول المجلس..... ٢٩٣

* * *

تقديم المدير العام

إتخذ مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قراراً بدراسة قوانين الأحداث الجانحين في دولها الأعضاء في المجلس، استناداً إلى إنها قد وضعت قوانين خاصة بجنوح الأحداث في فترات زمنية مختلفة وطبقت أحكامها على مدى عدة عقود من الزمن، مما جعل هذه القوانين بحاجة ماسة إلى مراجعة جذرية تأخذ في اعتبارها ما استجد من متغيرات في الواقع الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتها من ناحية، وما استحدث من توجهات على المستوى الدولي من معطيات قانونية بشأن التعامل مع ظاهرة جنوح الأحداث من ناحية أخرى.

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي اعتمدت على التحليل الاجتماعي لمضامين النصوص القانونية النافذة في دول مجلس التعاون، أكثر من كونها بحثاً فقهياً مجرداً من هذه النصوص، وذلك بهدف تحليل ومقارنة أحكام القوانين النافذة في دول المجلس للتعرف على مدى إتفاقها واختلافها في الاساسي من هذه الأحكام وكذلك مدى قربها أو ابتعادها عن الصكوك القانونية الدولية والعربية ذات الصلة لجنوح الأحداث وأخيراً تشخيص أوجه التوفيق أو الاخفاق في صياغة مضامين القوانين النافذة في الدول الأعضاء شكلاً ومضموناً، لتقدير مدى ملاءمتها للحد من ظاهرة الجنوح وانسجامها مع مستلزمات الواقع المتجدد في دول المجلس.

وقد جاء ت الدراسة في خمسة فصول بالإضافة إلى الخاتمة، حيث تناول الفصل الأول المفاهيم الأساسية المتصلة بالحدث الجانح والمسؤولية الجنائية له ومراحلها وعلاقة قانون الأحداث بكل من قانون العقوبات والإجراءات الجنائية.

في حين تناول الفصل الثاني مسؤولية الحدث الجنائية في قوانين المجلس، أما الفصل الثالث فقد بحث في التدابير والعقوبات التي تفرض على الأحداث الجانحين في قوانين دول المجلس، وبيان الطبيعة القانونية للتدابير مع تعريفاتها التي تفرض على الأحداث الجانحين.

وتناول الفصل الرابع الأحكام الجزائية الخاصة بالأحداث الجانحين في قوانين الدول الأعضاء وجاء الفصل الخامس مخصصاً لمعالجة طرق الطعن في الأحكام التي تصدرها محاكم الدرجة الأولى بحق الأحداث الجانحين ثم الأحكام المنظمة لتنفيذ الأحكام القضائية بعد البت فيها. وتختتم الدراسة بخلاصات ونتائج تشكل أرضية علمية قانونية شاملة لمراجعة قوانين الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون.

وبهذه المناسبة لا بد من الثناء على الجهود القانونية القيمة والمشكورة التي يسهم بها الدكتور يوسف إلياس بشكل غير مسبوق في الابتكار القانوني لتوحيد قوانين دول المجلس ليس على مستوى هذه الدراسة فحسب بل في تحليل ومقارنة وتوحيد جميع قوانين وتشريعات الدول الأعضاء وتأسس قوانين وأدلة استرشادية قادرة أن تمهد الأرضية المناسبة لإنشاء كيان خليجي موحد يحتضن المواطنين أبناء دول مجلس التعاون في قوانين اجتماعية موحدة.

والله ولي التوفيق،،،

المدير العام

عقيل أحمد الجاسم